"الدعوة وجّهت لي من السيد بوتين قبل أن يذهب فريق من وزارة الدفاع لشراء بعض الأسلحة. هي قديمة، وهذا الموضوع المتعلق بالسلاح متأخر، لذلك هدف الزيارة أوسع من قضية الاتفاق على بعض الأسلحة" هكذا علق رئيس الوزراء نوري المالكي على سؤال وجهته له قناة روسيا اليوم حول مضامين وأهداف هذه الزيارة التي سيبدأها غدا حسب بيان أصدره الناطق باسم الحكومة علي الدباغ جاء فيه "إن رئيس الوزراء نوري المالكي سيناقش ثلاثة ملفات مهمة ستتصدر مباحثات المالكي مع المسؤولين الروس الشهر الحالي تتركز على بحث تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية".

صفقة بأربعة مليارات.. ومقترح لإقامة حلف إستراتيجي تضاف إليه طهران ودمشق

ما الذي تستطيع موسكو تقديمه للمالكي في معركة الولاية الثالثة؟

□ بغداد/ المدى

وكانت العلاقات الروسية العراقية قد شهدت تطورا واضحا توّج بأطول زيارة يقوم بها وزير أجنبي إلى موسكو، وهي زيارة وزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي التي استمرت شهرا كاملا، مصادر مقربة من الخارجية الروسية اكدت ان الوزير الدليمي حمل رسالة خاصة من رئيس الوزراء نوري المالكي للرئيس الروسي بوتين يشرح فيها موقف العراق من الاحداث الجارية في سوريا وما تتعرض له ايران من ضغوطات غربية .. كما حملت الرسالة مقترحا لإقامة حلف استراتيجي عسكري واقتصادي بين موسكو وبغداد تضاف لهما فيما بعد طهران ودمشق، لاسيما بعد تعاظم الدور الروسي المؤيد لكل من طهران في نزاعها مع العالم في شأن مشروعها النووي، وموقفها من النظام السوري الذي لا تزال تواصل مساندته بالأسلحة والخبراء والمعدّات، فضلاً عن إفشالها في مجلس الأمن الكثير من القرارات الدولية في شأنه.

صفقات السلاح العراقية مع بعض دول العالم اشارت لها الصحافة العالمية في أكثر من مناسبة واعتبرتها جزءا من الصراع السياسي في العراق والذي يريد رئيس الوزراء من خلالها الحصول على دعم دول قوية مثل موسكو في صراعه مع خصومه الذين يعتقد المالكي أنهم يحظون بدعم أطراف داخل الإدارة الأمريكية.

حيث نشرت صحيفة نيويورك تايمز قبل أسابيع تقريرا أشارت فيه الى ان صفقة سلاح سرية بقيمة (٨٣٣) مليون دولار عقدت بين العراق وصربيا لشراء أسلحة، وأن الصفقة التي أبرمت مع صربيا، في شهر أيلول الماضي، كانت من دون إجراء مناقصة، مبينة أن إجراء هذه الصفقة واجه انتقاداً كبيراً، ما دفع المسؤولين العراقيين إلى تقليص حجم مشترياتها إلى (٢٣٦) مليون دولار".

ونفت وزارة الدفاع وقتئذ، ما ورد في تقرير نيويورك تايمز، واعتبر الناطق باسمها محمد العسكري أن الصفقة المذكورة من أفضل صفقات الأسلحة وأكثرها شفافية ومطابقة للمواصفات، متهماً ما جاء في الصحيفة الأميركية بأنه "يعرقل عملية تسليح الجيش، ويحمل دوافع مغرضة"، فيما اعتبرت الحكومة العراقية أنها غير ملزمة بحصر تعاملاتها مع طرف واحد في إشارة الى الولايات المتحدة.

وكان الناطق باسم الحكومة علي الدباغ قد قال إن "العراق غير ملزم بالتعامل مع مصدر واحد فيما يخص تسليح قواته حيث اشترى أسلحة من فرنسا وروسيا والصين وصربيا وأوكرانيا، والآن يتفاوض مع ايطاليا لشراء قطع بحرية وطائرات هليكوبتر".

وأكد أن "العراق حر في اختيار مصدر السلاح واختيار ما يحتاجه من السلاح واختيار شركائه من ناحية التسليح أو التقنية". ولم تجهز الولايات المتحدة الأميركية العراق حتى الآن بأي أسلحة ثقيلة بما فيها الطائرات المقاتلة أو المروحية فقد طلب العراق شراء ١٤٠ دبابة امريكية من طراز ابرامز ام/١ وطائرات أف/ ١٦ ولم يستلم أيا منها.

مراكز البحوث الامريكية من جانبها رصدت التحركات العراقية تجاه موسكو حيث اشارت عدد من التقارير الى ان رسالة المالكي الى بوتين جاءت بتوجيه من طهران التي ترى في موسكو حليفا مهما في منطقة تشهد اضطرابات سياسية، فيما اشارت تقارير مقربة من الوفد العراقي الذي زار موسكو تموز الماضي الى ان العراق وقع عقدا تجاوز الاربعة مليارات دولار لشراء اسلحة روسية تتضمن منظومة دفاع جوي، ودبابات وأسلحة مشاة وطائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر مقاتلة، فيما اكدت صحيفة الواشنطن بوست من جانبها الى ان المالكي يريد الضغط على الامريكان بمساعدته في الحصول على ولاية ثالثة.. وتضيف الصحيفة ان التلويح بحلف مع موسكو هو رسالة تحذير لواشنطن من انها يمكن لها ان تخسر العراق لو انها فرطت بالمالكي.

الوزير الدليمي الذي امضى شهر عمل متواصل في موسكو اكد مقربون منه انه اتصل برئيس الوزراء نوري المالكي اكثر من مرة طالبا منه زيادة مبالغ الصفقة التي كان مقررا لها في البداية ان لا تتجاوز حاجز المليار دولار .. صفقة الاربعة مليارات اثارت حفيظة بعض السياسيين الذين رأوا فيها تجاوز على صلاحيات مجلس النواب، حيث انتقد نائب رئيس مجلس النواب عارف طيفور زيارة وزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي الى موسكو مع وفد عسكري كبير بهدف عقد صفقة مع روسيا لشراء أسلحة ثقيلة، لافتاً الى ان صفقات الاسلحة تضمنت ملفات فساد عدة والتي ابرمها الوزير السابق عبدالقادر العبيدي.

وأبدى طيفور تحفظه لعقد صفقات بمبالغ طائلة لوجود ضغوط إقليمية على الحكومة، وقال: "هناك تجارب ماضية لوزير الدفاع السابق عبدالقادر العبيدي الذي ما زال في أميركا والمتهم بملفات الفساد المالي والتحقيقات مستمرة من قبل هيئة النزاهة حول عقود الأسلحة والآليات العسكرية التي أبرمتها وزارة الدفاع مع دول العالم".

فيما حاول المالكي من جانبه التقليل من مخاوف الأطراف السياسية، واصفا ما قيل عن الصفقة بأنه تهويل لامبرر له قائلا أن :"حجم السلاح الذي نريد أن نتفق عليه، يدخل ضمن إطار العملية الدفاعية أو التسليح الدفاعي للجيش، لذلك هدف الزيارة أوسع من قضية الاتفاق على بعض الأسلحة".

واستدرك المالكي "لكن بما أن العراق أيضاً يسعى لإيجاد قوة دفاع تحمي سيادته وأجواءه ومياهه وأراضيه، لذلك استناداً إلى الخبرة الموجودة لدى الجيش العراقي لأنه كان يتسلح بالسلاح الروسي، كانت لدينا حاجة لبعض الأسلحة التي تدخل ضمن عملية الدفاع وليس ضمن عملية الهجوم، مثلاً صواريخ مضادة للطائرات، بعض الهليكوبترات التي تتعلق بمكافحة الإرهاب، وهكذا أسلحة بين مكافحة إرهاب وبين دفاعات جوية".

وزاد المالكي أن "حق استخدام القوة مرهون بموافقات برلمانية وضمن أطر وقوانين، ثم سياستنا العامة هي ليست أن نتدخل بشأن أحد، ولا نريد من أحد أن يتدخل بشؤوننا"، مستدركا "لكن العراق في منطقة مسلحة، وكل الدول المحيطة بنا قوية من الناحية التسليحية، ولديها أسلحة متطورة، حتى هذه الدول الصغيرة الموجودة في المنطقة لديها أسلحة أكثر من العراق الذي هو بلد كبير وتاريخي وغني، ومن حق العراق أن يكون لديه السلاح الرادع، السلاح الذي يحمي السيادة، كما يتحدثون عن أسلحة لحماية بلدانهم، من حق العراق أن يتحدث عن الأسلحة التي تحمي العراق".

ويبدي إقليم كردستان قلقه من تسليح الجيش العراقي بأسلحة هجومية ثقيلة تخوفا من تجارب سلبية سابقة تعرض لها شعب كردستان على أيدي الأنظمة العراقية السابقة، ويدعو الإقليم الدول المجهزة للعراق بالأسلحة الدفاعية الثقيلة إلى اشتراط عدم استخدامها ضد أبناء الشعب العراقي قبل بيعها للحكومة العراقية الاتحادية.

ولم ينس المسؤولون في اقليم كردستان محاولات الحكومة المركزية افشال صفقة اسلحة كان الاقليم ينوي ابرامها مع الروس فقد كشفت صحيفة "وورلد تريبيون" الأمريكية عن مسؤول في الحكومة العراقية قوله إن إقليم كردستان يسعى لتوقيع صفقة أسلحة متعددة مع دولة لم يتم تحديدها لحماية الإقليم الشمالي من أي عدوان أجنبي.

وقال مسؤولون في العراق "نعلم جيدا بشأن الصفقة ونعمل على إفشالها" وقال المسؤول إن الاتفاق وقع أثناء جولة خارجية حديثة لرئيس الإقليم مسعود بارزاني، مشيرا إلى أن هناك تقارير تقول ان الأسلحة مصنعة من قبل روسيا لكنه أحجم عن القول بان موسكو هي مزود الإقليم بالأسلحة.

وعود أميركية بلا بارقة أمل

التوجه صوب موسكو يعلله بعض المسؤولين العراقيين بعدم جدية الوعود التي قطعها الجانب الأميركي الذي قطع وعوداً بتسليح كبير للجيش بقطع متطورة من الصناعة العسكرية الأميركية لكن ذلك كان يصطدم دائماً بعقبات عدة وفقا لهؤلاء المسؤولين، منها أن هذه الصفقات تتطلب موافقة الكونغرس الأميركي ومراعاة دول الجوار العراقي خاصة في الخليج التي ذاقت مرارة التحرشات العراقية السابقة خلال فترة حكم صدام حسين لعل أبرزها غزوة الكويت عام ١٩٩٠. إضافة على ارتفاع أسعار الأسلحة الأميركية، وما تتطلبه من تدريب عليها، مقارنة بوجود كوادر عراقية مدربة على أسلحة غير أميركية عادت للجيش العراقي مؤخراً من ضباط وجنود. إذ أكد عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان النائب عباس البياتي عقب زيارة المالكي أن "السلاح الروسي سيشكل النسبة الأعظم من تسليح الجيش العراقي مستقبلاً، على الرغم من توجه وزارة الدفاع نحو تنويع مصادر التسليح"، مضيفاً "سيبقى السلاح الروسي يشكل الجزء الأكبر من التسليح، سواء من مصدره الأصلي روسيا أو مصادره الفرعية كصربيا أو رومانيا أو ما يعرف سابقا بالطوق الاشتراكي".

وكانت الإذاعة الفرنسية "فرانس انفو" قد ذكرت أن الحكومة العراقية طلبت من فرنسا إمدادها بـ ٢٤ مروحية عسكرية حديثة بقيمة ٣٦٠ مليون يورو مع تحمل فرنسا تدريب الطيارين. وأن مروحيات النقل العسكرية الخفيفة التي طلبتها العراق طراز "إي.سي"٦٣٥.

ويأتي لجوء العراق لمزودي جيشه السابق بالأسلحة من روسيا وصربيا وفرنسا لعدم وجود تعقيدات إدارية في صفقاتها ولوجود رغبة كبيرة لديهم بالتعاون العسكري مع هذه الدول الذي يعود لتاريخ طويل ولكنها انقطعت منذ الغزو العراقي للكويت قبل نحو ٢٠ عاما.

سوريا على مائدة المفاوضات

خبراء في الشأن العربي يرون ان زيارة المالكي تأخذ أبعاداً اكبر من قضية تسليح الجيش فهذه المهمة يمكن ان ينجزها وزير الدفاع سعدون الدليمي، مؤكدين أن الزيارة ستبحث على طاولة المفاوضات ملف الأزمة السورية وان العراق يسعى لدعم روسيا في مشروعه الذي قدمه لحل الازمة السورية، برغم ان مسؤولين عراقيين كبار، أشاروا إلى أنّ "الزيارة ستتضمن بحث عدد من الملفات العسكرية والاقتصادية وقضايا الطاقة، حيث سبق للمالكي ان بحث قبل ايام مع رئيس شركة لوك اويل الروسية وحيد علي اليكبيروف عمل الشركة ومساعيها لتوسيع مشاريعها في العراق، ووجه بتذليل الصعوبات والمشاكل التي تواجه عملها، وقد أكد اليكبيروف أن الشركة ماضية بمشاريعها الخاصة بالاستكشافات والاستخراجات النفطية في إطار ما لديها من علاقات وتعاون إيجابي مع وزارة النفط الذي سيثمر عن تعاون في حقل غرب القرنة الجنوبي نهاية العام المقبل بالتنسيق مع شركة نفط الجنوب.

الإعلام الروسي يروج لحلف جديد بين بغداد وموسكو

أنباء صفقة الأسلحة والزيارة المرتقبة للمالكي أخذت مساحات واسعة في الإعلام الروسي الذي وصفها بأنها محاولة لإحياء حلف استراتيجي كان قائما بين بغداد وموسكو منذ عقود الا أن الاجتياح الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ قوضه.. حيث نشرت صحيفة كوميرسانت الروسية تقريرا بعنوان "حلف على المحك" أشارت فيه إلى ضرورة التزام موسكو بتعهداتها إلى بغداد في ما يتعلق بالأسلحة ، وأضافت الصحيفة ان الاحداث الاخيرة في المنطقة وما جرى من متغيرات جراء ثورات الربيع العربي يدفع القيادة الروسية اكثر الى الاهتمام بالعراق واعادة احياء المعاهدات والاتفاقالت التي اجرتها الحكومات السابقة، واكدت الصحيفة ان حلفا جديدا مع بغداد يمكن ان يمنح موسكو موطئ قدم اكبر في منطقة الشرق الأوسط.

ونقلت الصحيفة ما قاله الدبلوماسي الروسي فيتشسلاف موتوزوف من ان روسيا على استعداد لفتح باب التعاون مع الحكومة العراقية، وترحب بذلك، في ظل استقلالية القرار العراقي والدور المهم له في المنطقة.

وشدد موتوزوف على اهمية هذه الزيارة نظرا للتطورات السياسية في الشرق الاوسط، خاصة في سوريا وتهديدات تركيا بفتح جبهة عليها، بالاضافة الى التوتر في بعض الاقاليم العربية الاخرى، الامر الذي يتطلب تنسيقا اكثر بين القيادة الروسية ونظيرتها العراقية.

واعتبر الدبلوماسي الروسي السابق فيتشسلاف موتوزوف ان للعراق دورا مهما في الشرق الاوسط، وهو يملك اكبر جيش عربي في المنطقة، منوها الى ان دور العراق وتعاونه في حل المشاكل في المنطقة خاصة في سوريا يكسبه أهمية خاصة لدى روسيا.

وأكد موتوزوف أن صفقة السلاح الأخيرة بين موسكو وبغداد تعطي لزيارة المالكي وللعلاقات بين البلدين بعدا وأهمية إستراتيجية، خاصة في ظل التصعيد الأخير بين سوريا وتركيا، مستبعدا أن تفتح أنقرة جبهة حرب عسكرية ضد سوريا.

فيما اشارت صحيفة فيدوموستي الى حجم صفقة السلاح مع بغداد، مؤكدة أن شركة روس أوبورون أكسبورت التي تدير الصادرات العسكرية الروسية رفضت التعليق ولكن مصادر في مؤسسة التصنيع العسكري قالت انه تم اعداد اتفاقية لتوريد أسلحة الى العراق.

وقال الخبير الروسي ايغور كوروتشينكو، وهو مدير مركز تحليل التجارة العالمية للأسلحة، لوكالة أنباء نوفوستي ان الولايات المتحدة الأمريكية ستمنع العراق من استيراد شحنات كبيرة من الأسلحة الروسية.

وذكر الخبير أن مبيعات الأسلحة الروسية الى العراق خلال الأعوام الأربعة الماضية بلغت ٢٤٦ مليون دولار أمريكي في حين بلغت مبيعات الأسلحة الأمريكية الى العراق ٦,٥٦ مليار دولار. ولم يتعاقد العراق على شراء شيء من الأسلحة الروسية في فترة ٢٠١٢، ٢٠١٥.

وقال الخبير ان هذا يعني أن الولايات المتحدة تسيطر على الواردات العراقية من الأسلحة، ولا يُتوقع أن تتخلى الولايات المتحدة عن السيطرة على السياسة الاستيرادية العراقية.

ويظن الخبير أن شراء العراق لأسلحة روسية بقيمة ٤,٣ مليار دولار أمر غير واقعي، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة ستمنع إبرام مثل هذه الصفقات.

أما الخبير فلاديمير سوتنيكوف من معهد الدراسات الشرقية الروسي فقد عبر لصحيفة فيدوموستي عن شكوكه في إمكانية أن تستخدم الولايات المتحدة أدوات الرقابة على الواردات العراقية لمنع إبرام صفقة مع روسيا، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة لا تزال تهتم بالتعاون مع روسيا في التعامل مع القضية السورية والقضية الإيرانية.. وترى لها مصلحة في استقرار العراق ذاته.

محللون يرون أن زيارة المالكي ربما لا تثير اهتمام واشنطن في هذا الوقت بالذات بسبب انشغال الأميركان بالانتخابات الرئاسية، لكنهم أشاروا إلى أن أمريكا لن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى تضحياتها وخسائرها في العراق، إذ لا يمكن لأحد أن يجني ثمارها غير الاميركان ومن يحظى بموافقة الرجال الجالسين في البيت الأبيض فقط.

المالكي وبوتين... ارشيف

موسكو.. علاقات قديمة عصفت بها أحداث المنطقة

تذكر المصادر التاريخية الموثوقة أن جذور العلاقات بين بغداد والروس تمتد إلى أكثر من الف عام. إذ يشير المؤلف الصادر عن اكاديمية العلوم السوفيتية عام ١٩٣٩ تحت عنوان (رحلة ابن فضلان الى منطقة الفولغا) الى قيام الخليفة العباسي (المقتدربالله) بارسال مبعوثه احمد ابن فضلان عام ٩٢١ ميلادية الموافق ٣٠٩ هجرية من قصر الخلافة في بغداد الى قيصر دولة البلقار وبلاد السلاف (جنوب وسط روسيا الحالية) الملقب بـ الموش التابار. وعند وصول مبعوث الخليفة الى عاصمة بلاد السلاف استقبله قيصرها في ١٢ / أيار/ ٩٢٢ ميلادية في قصره، واعلن وصول ابن فضلان عطله رسمية في بلاده.

كانت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي والعراق قد أُعلنت في التاسع من أيلول عام ١٩٤٤، ثم انقطعت في كانون الثاني عام ١٩٥٥ بمبادرة من الحكومة العراقية، واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية في ١٩ تموز عام ١٩٥٨ بعد قيام الجمهورية في العراق.

وقد تقلص النشاط الروسي في العراق الذي كان يرتبط مع موسكو بعلاقات عسكرية وسياسية متينة بدرجة كبيرة بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ نتيجة الأوضاع الأمنية المتدهورة بما فيه إزاء المواطنين الروس.

تجدر الإشارة هنا إلى الهجوم المسلح على قافلة تابعة للسفارة الروسية في نيسان عام ٢٠٠٣، واختطاف ٨ موظفين في شركة "انتر انيرغوسيرفيس" في نيسان عام ٢٠٠٤، ومقتل موظف في الشركة نفسها نتيجة عملية وقعت في آذار عام ٢٠٠٤، وهجوم مسلحين على حافلة كانت تقل خبراء شركة "انتر انيرغوسيرفيس" في آذار عام ٢٠٠٥ أسفر عن مقتل ٣ مواطنين روس، وهجوم مسلحين على سيارة تابعة لسفارة روسيا الاتحادية في حزيران عام ٢٠٠٦ اسفر عن مقتل موظف واحد واختطاف ٤ آخرين تم إعدامهم فيما بعد. وفي تشرين الثاني عام ٢٠٠٨ تسببت قافلة مدرعة تابعة للجيش الأميركي في حادث مروري خطير وقعت فيه سيارات تابعة للسفارة الروسية ببغداد.

إلا أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت تطورا ملحوظا بعد أن وافقت روسيا على إلغاء ديونها على العراق حيث بلغ الدَّين العراقي لروسيا عشية سقوط نظام صدام حسين قيمة ١٢,٩ مليار دولار. وفي أواخر عام ٢٠٠٤ اتخذ نادي باريس الذي تعد روسيا عضواً فيه قرارًا بشطب ٨٠٪ من الدين الحكومي العراقي ولكن موسكو ذهبت ابعد من ذلك وقامت بشطب نسبة ٩٣٪ من دين العراق لها.

وفي ١٠ آذار عام ٢٠٠٤ وقعت في بغداد بين شركة النفط الروسية "لوكويل" ووزارة النفط العراقية مذكرة التفاهم والتعاون التي تم إيفاد أول مجموعة للخبراء العراقيين بموجبها يوم ٧ حزيران إلى روسيا لأخذ دورات في مجال استخراج النفط، واقتضت المذكرة تشكيل اللجنة الفنية الخاصة بتنسيق التعاون في مجال استخراج النفط والغاز في أراضي العراق.

وفي تموز عام ٢٠٠٤ زار موسكو بزيارة عمل وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الذي ناقش سبل استئناف عمل الخبراء الروس في العراق، وقد وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ٢٦ آب ٢٠٠٤ مرسوما بالغاء الحظر على توريدات المعدات الحربية والأسلحة إلى العراق.

وزار موسكو في كانون الأول عام ٢٠٠٤ رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي على رأس وفد حكومي واسع وجرت أثناء الزيارة مباحثات تخص الاستقرار السياسي في العراق وإقامة علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين في شتى المجالات واستئناف مفعول العقود المعلقة، لاسيما في مجال قطاع النفط التي تم إبرامها في عهد صدام حسين.

وعُقد بموسكو في ١١ شباط عام ٢٠٠٨ الاجتماع الخامس للجنة الروسية العراقية الحكومية الخاصة بالتعاون التجاري والاقتصادي الذي أسفر عن توقيع اتفاقية تسوية دين العراق لروسيا بموجب القروض المقدمة سابقا، كما تم توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بتطوير التعاون في مجال التجارة والاقتصاد والعلم والتقنيات.

وتمت في أواخر آذار عام ٢٠٠٨ زيارة وفد روسي إلى العراق ضم وحيد الكبيروف رئيس شركة " لوكويل" الروسية والكسندر سلطانوف نائب وزير الخارجية الروسي. ونتيجة المباحثات مع قيادة العراق تم الوصول إلى تشكيل مجموعة العمل الخاصة بخلق الظروف لتفعيل مشروع حقل "القرنة الغربية"، وذلك بموجب القوانين العراقية التي يتم وضعها، بما في ذلك قانون النفط العراقي الجديد.

وقد استأنفت شركة "سيلوفيا ماشيني" الروسية في مطلع تموز عام ٢٠٠٨ مفعول الاتفاقية الخاصة بإنجاز مشروع المحطة الكهرومائية "العظيم" التي تم عقدها في عام ٢٠٠١ ومن ثم جرى تعليقها، ومن المخطط أن ينجز هذا المشروع في عام ٢٠١٠. وثمة مشروع آخر تحققه هذه الشركة الروسية في العراق، وهو مشروع توريد المعدات والأجهزة الكهربائية للمحطة الكهروحرارية "دبس".

وجرت في ١٨ آب عام ٢٠٠٨ في موسكو المباحثات بين سيرغي شماتكو وزير الطاقة الروسي وكريم وحيد حسن وزير الطاقة الكهربائية، وقد وافق الجانب العراقي على اقتراح روسيا بتشكيل مجموعة عمل ثنائية خاصة بتطوير التعاون في مجال الطاقة، كما نوقشت خلال المباحثات مسألة إعادة إعمار المحطة الكهروحرارية "الحارثة"، وذلك بمساعدة شركة "تيخنوبروم اكسبورت" الروسية الكبرى.

وقد زار العراق في كانون الثاني عام ٢٠٠٩ للمرة الأولى خلال السنوات الخمس المنصرمة في زيارة رسمية الوفد الروسي رفيع المستوى برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الفيدرالية الروسي الكسندر تورشين وقد اجرى أعضاء الوفد مباحثات مع القيادة العراقية العليا في شتى مجالات التعاون الثنائي، ابتداءً من المشاريع في مجال الطاقة والأمن، بما في ذلك استئناف التعاون العسكري التقني وانتهاءً بمسائل التعاون في مجال التعليم.

فيما كانت هناك زيارات لعدد من المسؤولين الروس إلى العراق كان أبرزها زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الى بغداد في شهر مايس من العام ٢٠١١، إذ التقى الوزير الروسي خلالها برئيس الجمهورية جلال طالباني رئيس الوزراء نوري المالكي، ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، وأجرى مباحثات مع وزير الخارجية هوشيار زيباري.

السلاح الروسي.. ارشيف